

النحو إلى أصول النحو

تأليف
عبد الله بن سليمان العتيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، و الصلاة و السلام على رسول الله ، و على آله و صحبه و من و الاله .

أما بعد :

(فإن النحو علم يُعرف به حقائق المعاني ، و يوقف به على معرفة الأصول و المباني ، و يحتاج إليه في معرفة الأحكام ، و يستدل به على الفرق بين الحلال و الحرام ، و يُتوصل بمعرفته إلى معاني الكتاب ، و ما فيه من الحكمة و فصل الخطاب)⁽¹⁾

و لا بد له مع ذلك من أصول تُحكمه ، و ضوابط تضبطه حتى يكون الاستدلال ، و الاحتجاج على أصول و قواعد محكمة.

و قد كتب في ذلك الجلال السيوطي (الاقتراح في أصول النحو و جدله) فنشر فيه درراً ، و غرراً ، و فوائد بديعة ، و شوارد رفيعة .

و مما زاده جمالاً على جماله شرح ابن الطيب الفاسي (فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح) عليه ، فجلى فيه غوامضه ، و أبان مشكلاته .

و قد اعتراهما حشوٌ يُورث الملل و السآمة على المشتغل بالقراءة فيهما .

و قد صحَّ العزم باختصار و تهذيب لكتاب السيوطي مقتصراً فيه على المهم من تلك الأصول ، و زائداً عليه المهم _ من غيره _ ، مجاناً للحشو فيه .

و سميته بـ (النحو إلى أصول النحو) .

و مرادي بـ (النحو) الأولى القصد إذ هو من معانيه⁽²⁾ ، و بالثانية العلم - أي علم النحو

.-

و الله أسأل أن ينفع به كما نفع بأصله .

(1) شرح عيون الإعراب لابن فضال 123.

(2) قال الداودي ناظماً معاني كلمة (نحو) :

النحو في لغة قصد كذا مثل و جانبٌ و قريب بعض مقدار

نوع و مثل بيان بعد ذا عقب عشر معاني لها في الكل أسرار

انظر : فيض نشر الانشراح 229/1 ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 10/1 .

مقدمات

أصول النحو : علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته ، و كيفية الاستدلال بها، و حال المستدل بها .

حد النحو : علم بأصول يُعرف بها أحوال أو آخر الكلم العربية إعراباً و بناءً .

و قيل : انتحاء سُمّتِ كلام العرب ليلحق مَنْ ليس مِنْ أهل العربية بأهلها في الفصاحة .

حد اللغات : اللغة أصوات يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم .

فصل

في مبدأ اللغة

اختلف أهل العربية في ذلك على أقوال ثلاثة :

الأول : أنها من وضع الله تعالى . وهو الأرجح .

الثاني : أنها اصطلاحية .

الثالث : التوقف .

فصل

في المناسبة بين الألفاظ و المعاني

أطبق أهل اللغة على التناسب بين الألفاظ و المعاني ، بل الألفاظ قوالب للمعاني .

و هي شرط في الألفاظ لأنها إن كانت من وضع الله تعالى فهي لازمة لحكمته ، أو كانت من

وضع البشر فهي ظاهرة لمرادهم لمعناها .

و دلالة الألفاظ على المعاني إما :

(1) بذواتها .

(2) أو بوضع الله تعالى .

(3) أو بوضع الناس .

(4) أو بكون البعض بوضع الله ، و البعض بوضع الناس .

فصل

في الدلالات النحوية

الدلالة هي ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه .

و هي ثلاث دلالات :

الأولى : دلالة لفظية : وهو ما يعود إلى القول و الكلام .

الثانية : دلالة صناعية : و هي ما يعرف بالمصطلح .

الثالثة : دلالة معنوية : وهو ما يفهم من الملابس المحيطة بالمتكلم من غير استعانة بكلام

كقولك للمسافر : سفرا سعيدا أي تسافر سفرا سعيدا .

فصل

في الحكم النحوي

الحكم النحوي ستة أقسام :

الأول : الواجب ؛ ك (رفع الفاعل) و تأخره عن الفعل .

الثاني : الممنوع ؛ كعكس ما سبق .

الثالث : الحسن ؛ كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرطٍ ماضٍ .

الرابع : القبيح ؛ كرفع المضارع بعد شرط مضارع . وهو ضعيف أو ضرورة .

الخامس : خلاف الأولى ؛ كتقديم الفاعل على المفعول نحو (ضرب غلامه زيدا) بدلاً من (

ضرب زيدا غلامه) .

السادس : جائز على السواء ؛ كحذف المبتدأ أو الخبر أو إثباته حيث لا مانع من الحذف و

لا مقتضى له .

و منه رخصة : وهو ما جاز استعماله لضرورة الشعر .

فصل

في طرق معرفة العجمة

الكلام العجمي هو كل ما ليس بعربي ، و لو نقل إلى العربية .

و لمعرفة العجمة في الاسم طرائق سبعة :

الأولى : أن يُعرف بالنقل عن إمام من أئمة العربية .

الثانية : أن يكون خارجاً عن أوزان الأسماء العربية .

الثالثة : أن يكون أوله نون ثم راء كـ (نرجس) ، فإنه لا يعرف في العربية اسم هذه حاله .

الرابعة : أن يكون آخره دالٌ بعدها زاي كـ (مهندز) ، أو دالٌ بعدها ذال كـ (بغدادز) .

الخامسة : أن يجتمع فيه :

(1) الجيم و الصاد كـ (الصولجان) .

(2) الجيم و القاف كـ (المنجنيق) .

(3) الجيم و الكاف كـ (جنكيز) .

(4) الجيم و الطاء كـ (الطاجن) .

(5) السين و الذال كـ (السذاب) .

(6) الصاد و الطاء كـ (صراط)⁽¹⁾ .

(7) الطاء و التاء كـ (طست) .

السادسة : أن يكون خماسياً أو رباعياً عارياً من الحروف الذلاقية _ وهي : الباء ، و الراء ،

و الفاء ، و اللام ، و الميم ، و النون _ .

فإذا كان الاسم كذلك _ أي رباعي أو خماسي وهو خالٍ من تلك الحروف _ فهو

أعجمي⁽²⁾ .

(1) و حكموا بأن الصاد مبدلة من السين ، و ليستا لغتان . (الفيض 403/1) .

(2) نظم السيوطي بعض هذه الضوابط بقوله :

و تعرف العجمة بالنقل و أن يخرج عن وزن به الاسم اتزن

و إن تلا في الابتدا النون را و الدال زاي أو رباعي عرا

السابعة : أن يأتي الاسم و فيه لام بعدها شين ، فإن الشينات في العربية كلها قبل اللام .

الأدلة

تثبت النحويات بأمر هي :

الأول : السماع : و المحتج به منه :

القرآن : فكلُّ ما ورد أنه قريء جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان :

(1) متواتراً وهو ما قرأ به السبعة .

(2) آحاداً وهو ما روي عن بعضهم و لم يتواتر .

(3) شاذاً : وهو ما كان عن غير السبعة .

و الإجماع على الاحتجاج بالقراءات الشاذة .

و ليس فيه لغة ضعيفة و لا شاذة و فيه لغات قليلة .

و ليس فيه ما ليس من لغة العرب ، و إنما يتوافق اللفظُ اللفظُ و يقاربه و معناهما واحد . و

أحدهما بالعربية و الآخر بغيرها . و كل ما فيه فهو أفصح مما في غيره إجماعاً .

الحديث : الصحيح الاحتجاج به ، و هو أولى من غيره عدا القرآن .

و يستدل منه بما ثبت عن النبي ﷺ نقله على اللفظ المروي به ، و سواء فيه :

(1) المتواتر .

(2) .

: و يحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم ، حتى و لو كانوا كفاراً .

و لا يؤخذ عن جاور غير العرب لفساد ألسنتهم .

فصل

ينقسم المسموع عن العرب :

(1)

(2) شاذ :

الأول : مطرد في القياس و الاستعمال معاً و هذا هو المطلوب و الغاية :

(1)

(2)

الثاني :

(1)

(2) و ندر استعماله .

الثالث :

(1)

(2)

الرابع :

(1)

وهو مجمع على رفضه .

(2)

:

(1)

(2)

(3)

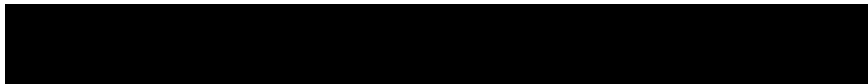


الأول :

: النص :

: :

الرابع :



: الخامس :



: الشبه :

: الطرد :

: إلغاء الفارق :

فصل

:

الأول :

و ينبغي له أن يقصد قصد المستفهم ، و يسأل عما ثبت فيه الغموض .

الثاني :

الثالث : المسؤول منه :

: أن يجيب بعد تعيين السؤال ، و سكوته بعده قبيح ، إلا إذا كان سكوته لما

هو المطابق للسؤال .

الرابع :

الخامس :

وهو ترك القياس و الأخذ بما هو أوفق للناس .

(1)

(2) ما يخرج عن أصل قاعدته كـ () .

(3)

(4)

مثال

نوح .

الدليل المسمى بـ [] و هو بقاء الدليل على حكمه الأصلي في جانب

و لكن هذا الحكم قد خولف في دخول الرفع و النصب في المضارع .

